المحددات الداخلية والخارجية للسياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط (من ٢٠٠٥ م إلى ٢٠١٥ م) (*)

د. عزه بنت عبد الرحيم بنت محمد شاهين
أستاذ المساعد فى التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طيبة
بالمدينة المنورة

تمهيد:

كلما زادت أهمية منطقة كلما ازدادت مظاهر الاهتمام الدولى بها، ومن ثم فإن الحديث عن الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط هو حديث قديم يرتبط بتزايد الأهمية الجيوبولويتيكية والاقتصادية للمنطقة؛ فهى نقطة لالتقاء طرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتزاد الأهمية مع اكتشاف النفط فيها، ومن ثم تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة لدى العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، وقد عانت تلك المنطقة كثيرًا من ويلات الحروب والأطماع، ومع التطورات الإقليمية التى عرفتها المنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية، ومرورًا بحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وكذا حرب الخليج الثانية عندما أحتلت العراق دولة الكويت، فضلاً عن غزو العراق عام ٢٠٠٣م. (١) فقد كانت لكل حرب من هذه الحروب آثار سلبية على المنطقة سواء اقتصاديا أو سياسياً، أو بيئًا .ولم يسلم الشرق الأوسط من الأطماع الخارجية طوال العقود المتتالية، وخطورة ما يحال ضده وجسامة داعياته على موازين القوى الإقليمية المجاورة،

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠١٩، الجزء الثانى، العدد ٥٤.**

ومن هنا حاولت بعض الدول الإقليمية أن تكون قائد إقليمى مهيمن على المنطقة، ومن أبرز هذه الدول وظاهر جليًا من التطورات اللافت لقوة كل من أنقره وطهران -اللتين ظهرتا خلال الفترة الأخيرة كقطبين مناهضين لإسرائيل، فتركيا وإيران تطرح كل منهما نفسها كبديل إقليمى يحقق الزعامة على المنطقة، وإعادة مجد الخلافة العثمانية حلم" تركيا"، وفى الجانب الأخر تحلم" إيران " بإعادة المجد الفارسى ونشر وتمدد المذهب الشيعي(٢).

وبالنظر إلى كل من تركيا وإيران باعتبارهما قوتين غير عربيتين، وكلا منهما تملك طموحا وقدرة على التأثير فى الشرق الأوسط، وفى سبيل ذلك لدى كل منهما الكثير من الأدوات والنفوذ، ولديها العديد من المحددات الداخلية الخارجية لهذه السياسة؛ كى تحقق هذا الدور المزمع، هاتان الدولتان أصبحتا على حافة تحدى جديد من المنطقة؛ تحدى بين إعادة مجد الإمبراطورية العثمانية، وبين الإمبراطورية الفارسية" المد الشيعى"، وليس معنى هذا أنه لا توجد علاقات دبلوماسية أو اقتصادية بالعكس بالرغم من ذلك هناك علاقات دبلوماسية واقتصادية، ونحاول فى هذا البحث أن نظهر محددات تركيا الداخلية أو الخارجية لسياسة كل منهما تجاه المنطقة، وفيما يلى عرض المحددات لكل على حده.

المطلب الأول :المحددات الداخلية للسياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

سعت تركيا مؤخرا لتعويض ما فقدته من مكانة وأهمية استراتيجية عقب انتهاء الحرب الباردة من خلال ممارسة دور إقليمى نشط، مستغلة في ذلك موروثها الحضارى والثقافى والتاريخى كأخر دولة للخلافة الإسلامية، وارتباطها بعلاقات جيدة بجميع القوى الإقليمية والدولية، كما لقى هذا التوجه التركى ترحيب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة فيما يتعلق بالشق الأمنى لترتيبات مشروع الشرق الأوسط، على اعتبار أن تركيا ثقلاً مضادًا لإيران والعرب على السواء؛ فتركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف الأطلسى،

ولها تحالف عسكرى مع إسرائيل، ولديها مؤسسة عسكرية ضخمة متحررة من الاتحاد السوفييتى، وبذلك فهى قادرة للضغط على العرب من خلال سياستها المائية تجاه نهرى الفرات ودجلة، وانتهاكها المستمر باحتياج شمال العراق عسكريًا للقضاء على حزب العمال الكردستانى الرامى لإنشاء كيان كردى مستقل، كما لقى الدور التركى" فى فترة من الفترات "ترحيب عربى شعبى وجد فى الدور التركى فى ظل حكومة أردوغان بديل عن الدور العربى الرسمى الغائب[٣].

الاعتبارات السابقة تمثل عناصر أساسية فى صياغة تصاعد القوة الإقليمية والطموحات التى لدى تركيا للعب دور إقليمى قوى، خاصة وأن تركيا تمتلك إمكانيات وقدرات كبيرة، فتركيا استطاعت من خلال الذراع الاقتصادى لسياستها الخارجية أن تحقق نجاحات كيرة فى المنطقة، وتزعم الباحثة أنه لولا النقلة الاقتصادية الكبيرة التى بدأت فى السبعينات من القرن الماضى ما وصلت إلى المستوى الحالى، وما كان ممكنًا لتركيا أن تمارس هذا الدور النشط والمتسع الذى يرتبط بمفهوم السياسة الخارجية على هذا النحو[٤].

ولاشك أن الاستقرار الداخلى يمثل شرطًا فى السياسة الخارجية لأية دولة، ويعد البعد الداخلى من المكونات الأساسية للسياسة الخارجية لأية دولة، ويقصد بمفهوم الاستقرار السياسى وجود حالة من الوفاق الوطنى حول القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع، واستناد النظام الحاكم إلى شرعية حقيقة مستمدة من رضاء المحكومين .وتملك تركيا منذ النهضة الاقتصادية الأخيرة قدرًا من الاستقرار الداخلى، وهناك العديد من المحددات مثل المحددات السياسية، والاقتصادية، والديمقراطية، والعسكرية، والجغرافية والجيوبوليتيكية وهى كالتالى:

أولا : المحددات السياسية:

يعد عدم الاستقرار السياسى وتعقد الحياة السياسية وكثرة القوى التى تؤثر فى صنع القرار واختلاف الأيدولوجيات السياسية من أهم العوامل التى تهدد أمن

واستقرار الدول، كما أن عدم الاستقرار السياسى يُمكن القوى الخارجية من استغلاله لتحقيق مصالحها تجاه هذه الدول غير المستقرة مما ينتج عنه تهديد أمنها القومى[٥]وقد ارتبط الأمن السياسى لفترة طويلة بالأمن العسكرى حيث كان الأمن السياسى يعنى قدرة الدولة على الحكم وممارسة سلطاتها داخل حدودها؛ لكن التطورات العالمية التى حدثت مع نهاية القرن العشرين من حيث انتشار أفكار الانفتاح واقتصاد السوق وتأكيد معايير الحكم الديمقراطى، أثار قضية حق الدولة المطلق على مواطنيها ومن هذا المنطلق حاول كثير من المتخصصين فى قضايا الأمن فصل الأمن السياسى عن الأمن العسكرى[٦].

ويقاس أمن الدولة السياسى بقدرتها على ممارسة سلطاتها فى الداخل ومدى نجاحها فى تحقيق تجانس ثقافى يعكس هويتها الوطنية، ويصبح الهدف من تحقيق الأمن السياسى الحفاظ على هيكل الحكم وحماية المعتقدات والقيم الوطنية، ولذلك فمصدر تهديد الأمن السياسى للدولة يمكن أن ينبع من تهديد السيادة والنظام العام ونظم السيطرة المركزية للدولة، وكذلك غزو الأفكار السياسية وتغلغلها داخل النسيج الاجتماعى[٧]

تركيا بعد انهيار الخلافة العثمانية (الجمهورية التركية):

لقد مثلت" معاهدة لوزان "٢٣ / تموز ١٩٢٣ م، تاريخ ولادة الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، ولتبدأ مسيرة التحول نحو أوربا سلوكيًا وثقافيًا وسياسيًا، مع أن بعض المؤرخين يرون أن التوجه نحو أوربا بدأ مع عصر التنظيمات منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتجلى فى دستور عام ١٨٧٦م وفى طريق التحول نحو أوروبا انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسى عام ١٩٥٩م، كما قدمت فى عام ١٩٥٩م طلبًا لتكون شريكًا فى السوق الأوربية المشتركة، وقد مثلت" معاهدة لوزان "الضمانة لوحدة الأراضى التركية كما هى عليه اليوم، بعد المحاولات المتعددة من قبل روسيا وبعض الدول الأوروبية لتقسيم هذه الأراضى إثر" اتفاقية سيفر "عام ١٩٢٠ م، والتى كانت تهدف لتقسيم تركيا بين الأرمن والأكراد والدول الغربية وقطعة صغيرة فى وسط

الأناضول للأتراك، غير أن نجاح مصطفى كمال أتاتورك بقيادة حرب ثورية ضد هذه التطلعات أفضى إلى الشكل الحالى للجمهورية التركية جغرافيًا[٨].

نظام الحكم والتطور المؤسسى فى تركيا (٢٠٠٢م-٢٠١٦م)

مثل حزب العدالة والتنمية مرحلة متقدمة فى تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامى، وحركة تفهم لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية تركية تعمل بالتوازى على خطى البعد الإسلامى وتوجيهات المجتمع التركى، ليشكل بذلك حلقة التوازن بين البعد الإسلامى لجذور المجتمع والثقافة والتوجه العلمانى للحياة العامة .وليعبر عن نفسه بكونه حزب تركى محافظ يحترم التقاليد وهوية المجتمع، ويعمل لصالح أفراد المجتمع كافة بغية النهوض بتركيا دولة ومجتمعًا. لقد مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فى عام ٢٠٠٥ م، بداية عهد جديد لتركيا على الأصعدة الداخلية، والإقليمية، والدولية . وقد وصل الحزب إلى السلطة فى ظل انتخابات جرت وفق الدستور الذى وضعه الجنرال" كنعان إيفرين "عام ١٩٨٢ م، بعد وصوله إلى السلطة إثر انقلاب عسكرى قام به عام١٩٨٠م.

لكن ما إن استقر الحكم للحزب ولرئيسه الفعلى رجب طيب أردوغان (بعد انتخاب أردوغان رئيسًا للجمهورية، تولى رئيس الوزراء أحمد أوغلو رئاسة الحزب)، حتى بدأ سعيه الحثيث إلى إدخال تعديلات دستورية جوهرية، كان أهمها تقليص الدور السياسى لقادة الجيش والأمن فى تركيا.

أعقب ذلك، سعى أردوغان إلى تغيير هيكلة السلطة التنفيذية عبر إعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، على حساب رئيس مجلس الوزراء، مما شكل هجينًا من النظام الرئاسى والبرلمانى . وعلى الرغم من تعزيز الديمقراطية التركية وتعزيز الثقافة المؤسساتية إلا أن هناك تأرجحًا قائمًا؛ بسبب الخلط بين ملامح نظام رئاسى يدير فيه رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، وملامح نظام برلمانى، تكون فيه السلطة التنفيذية فى يد رئيس مجلس الوزراء .وقد يكن هذا عامل عدم استقرار مستقبلى، على المديين المتوسط والبعيد[٩].

لكن كلا الانتخابات المحلية التى جرت فى مارس ٢٠١٤م، والرئاسة فى أغسطس من العام نفسه، والتى فاز فيها حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد، وأردوغان برئاسة الجمهورية، كانتا بمثابة استفتاء على شعبية الحزب ورئيسه الفعلى .وتم دعم الحزب وأردوغان، تحت تأثير النجاحات الاقتصادية الكبيرة التى شهدتها البلاد.

ولكن فشل المحاولة الانقلابية فى الخامس عشر من يوليو /تموز ٢٠١٦م أدى إلى مرحلة جديدة ومختلفة فى السياسة الداخلية التركية على مستوى العلاقات المدنية - العسكرية وعلاقة الحزب الحاكم بالمعارضة وبنية النظام السياسى بالإجمال .وأدَّى أيضًا إلى انعكاسات عميقة على السياسة الخارجية التركية وانعكس أيضا -بدرجة أو بأخرى – على المشهد السياسى الداخلى وبما تضمنه الانقلاب من رسائل من الخارج فضلاً عن تأثيره على علاقات تركيا مع مختلف الأطراف تبعاً لمواقفها خلال الانقلاب وبعده.

ثانيًا : المحددات الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادى من أهم العوامل بل وأخطر عوامل التهديد الحالى لآية دولة؛ فالتبعية الاقتصادية للخارج والمساعدات والقروض والعجز المستمر فى ميزان المدفوعات ونقص رؤوس الأموال يؤدى فى كثير من الأحيان إلى تبعية سياسية[١٠] وهذا يعد - من وجهة نظر البعض - قمة التهديد للأمن القومى لأى دولة ومن الصور الجديدة التى تدعم الأمن الاقتصادى" الاعتماد المتبادل "بدرجاته المختلفة حتى الاندماج، وقد اتبعت الدول الأوروبية هذا الأسلوب لتحقيق وحدتها وأمنها الاقتصادى ويطلق على هذا النموذج" تحقيق الأمن الاقتصادى بأسلوب الأمن المشترك "ويعنى ذلك أن يصبح النظام ككل آمنًا وبالتالى ينعكس بالإيجاب على كل دولة من دوله بالقدر الذى لا تستطيع كل دولة تحقيقه بمفردها، والاقتصاد التركى من الاقتصاديات التى حققت طفرة اقتصادية حيث:

- يعتبر الاقتصاد التركى من الاقتصادات الإقليمية الصاعدة (الناتج المحلى

الإجمالى بلغ فى عام ٢٠١١ م بحدود ٩٥٧ بليون دولار) نظرًا لاحتوائه على قاعدة صناعية واسعة ترتكز على مواد أولية متنوعة (باستثناء الطاقة) وموارد بشرية متطورة ترشحه لأن يشكل قطبا اقتصاديا تتمحور حوله اقتصادات الدول العربية.

- يحتل الاقتصاد التركى المركز السابع عشر عالميا والمركز الأول على مستوى دول الشرق الأوسط، حسب تقرير البنك الدولى، وذلك بعد أن كان فى المرتبة ١١١، قبل حوالى عقد من الزمن، ويعتبر الاقتصاد التركى واحدا ضمن مركز مجموعة الدول العشرين الاقتصادية"G20".
- تشير الإحصائيات[١١] إلى ارتفاع الصادرات التركية السنوية ما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤م عشرة أضعاف، مناهزة (١٩٢) مليار دولار سنويًّا .حيث وصل الناتج القومى الإجمالى التركى إلى (٨٢٠) مليار دولار سنويًّا، أى ثلاثة أضعاف ما كان قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى تركيا .كما حصل الاقتصاد التركى على المرتبة ١١عالميًّا .كل ذلك كان سندًا قويًّا للنجاحات الانتخابية المتتالية الحالية.
- كما جذبت تركيا خلال العقد الماضى استثمارات أجنبية تجاوزت قيمتها (٤٠) مليار دولار وأقنعت أصحاب أكثر من (١٥٠) ألف شركة بالعمل على أراضيها[١٢].
- تقع تركيا ضمن ما يسمى بدول الشرق الأوسط، والتى تعتبر القلب النابض لأكبر الفعاليات الاقتصادية العالمية، حيث توجد إحدى أهم المراكز المُصدِّرة للطاقة فى العالم من النفط والغاز، إضافة إلى أنها تتميز بالموقع الجغرافى الهام والنادر، حيث تتقاطع على بحارها وأراضيها النشاطات التجارية والإنسانية بين الغرب والشرق والشمال والجنوب بالإضافة إلى أن جزءا كبيرا ومهما من هذا النشاط يتم فى هذه المنطقة.
- كما تعد الإجراءات التركية والتى تحفز الراغبين بالاستثمار فى تركيا ومنها على سبيل المثال صدور القوانين التركية الخاصة بالتملك العقارى وكذلك

إلغاؤها[١٣] لقانون المعاملة بالمثل والذى يعنى السماح لكل الراغبين الأجانب بتملك عقارًا فى تركيا دون شرط موافقة دولهم على السماح للأتراك بالمعاملة بالمثل أى يتملكهم للعقار فى تلك الدولة، وغيرها من القوانين والإجراءات الحكومية حافزًا إضافيا أمام المستثمرين الأجانب.

- أما الفرص الاستثمارية فهى كثيرة لا تُعد ولا تُحصى فى تركيا، فعلى سبيل المثال لا الحصر فى قطاع البناء أعدت الحكومة التركية برنامجًا للإعمار يستمر لعشرين عامًا لتجديد أكثر من (٦) مليون من الوحدات السكنية وتأمل الحكومة التركية أن يساهم المستثمرون الأجانب ومنهم المستثمرون العرب فى الاشتراك فى جزء كبير من هذا البرنامج .أما البورصة التركية تحرص الحكومة التركية على انتعاشها واستقرارها وتقليل الفارق بينها وبين البورصات العالمية، لذلك قامت فى الأيام الأخيرة من عام ٢٠١٤م بالتوقيع على اتفاقية استراتيجية مع بورصة لندن تشمل قطاع صناديق الاستثمار[١٤].
- كما تشير إحصاءات وزارة البيئة والتخطيط العمرانى التركية إلى أن هناك(١٤ ألف و٦٠٠ مستثمر أجنبى للعقارات فى تركيا، وتأتى الكويت والسعودية على قمة المستثمرين العرب فى تركيا.
- بلغ حجم تدفق استثمارات دول الخليج إلى تركيا فى عام ٢٠١٤ م (٤٢٥ مليون دولار أمريكى ، أما دول الشرق الأوسط الأدنى فبلغ حجم استثمارات فى تركيا فى العام نفسه(٧٨٨ مليون دولار أمريكى). [١٥]
- بلغ حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وتركيا سنة ٢٠١٤م (٤٢٥ مليارا و ٢٦٠ مليون دولار) ، حيث لعبت الشركات التركية دورًا ملحوظًا فى إنجاز العديد من مشاريع التنمية وخاصة فى مجال البنية التحتية فى قطر، كالمساهمة فى إنشاء الجسور والطرق والعديد من المرافق الخدمية[١٦].

ثالثا :المحددات الديمغرافية:

يلعب المتغير السكانى دورًا مهمًا فى التكوين الاجتماعى للدولة وتعتبر التركيبة السكانية من عناصر الدولة الحيوية؛ فالسكان هم الذين يعمرون إقليمًا

ويحرسون حدودها، وتستهدف قراراتها السياسية، وهم أهم مصادر قوتها، فالعامل البشرى من أهم المؤثرات فى الأمن القومى لأى دولة ذلك أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة فى الأجهزة المدنية وكلما كان عدد السكان مناسبا لحجمها وإمكانياتها، وكان على قدر من التعليم والتجانس كانت الدولة أكثر استقراراً وقدرة على تحقيق أمنها القومى، هذا بالطبع بالإضافة إلى امتلاك قوة عسكرية متطورة من حيث القدرات القتالية ونوعية الأسلحة والتدريب(١٧).

وإن الخصائص السكانية لتركيا لها أثر إيجابى على اقتصاد الدولة، حيث تفتح الأبواب لتحقيق فرص التقدم فى العديد من المجالات، فالموارد البشرية التركية الشابة والحاصلة على درجة عالية من التعليم تُعد قيمة عظيمة للبلاد تميزها عن غيرها حيث يواجه المستثمرين تحديات كبيرة فى أماكن أخرى بأوروبا، مثل تقدم عمر السكان وتقلص أعدادهم .وتقدم تركيا فرصًا ممتازة لما يتميز به سكانها من تزايد أعدادهم وتمتعهم بالشباب والحيوية، حيث يُعد ذلك عاملاً ضروريا لإيجاد مصدر لتوفير كم كبير من العمالة وتوفير سوقًا محليًا تدر أرباحًا وفيرة .وقد بلغ تعداد السكان لعام ٢٠١٥ م فى تركيا (٧٨,٧) مليون نسمة. كما أنه من المنتظر أن يتجاوز التعداد (٨٤) مليون نسمة فى عام ٢٠٢٣م، ليصل إلى ذروته فى عام ٢٠٥٠ م بعدد يبلغ (٩٣,٥) مليون نسمة، حيث سيزيد عدد السكان فى تلك المرحلة عن ضعف ما كان عليه في عام ١٩٨٠م(١٨).

- أشارت مؤسسة الاحصاء التركية الرسمية، إلى ارتفاع عدد السكان فى تركيا إلى نحو (٧٩) مليون نسمة، حتى نهاية العام الماضى، وأشارت المؤسسة في تقريرها إلى أن العدد الرسمى للسكان هو ((٧٨) مليون و(٧٤١) ألف و (٥٣) نسمة، بارتفاع يقدر بمليون و(٤٥) ألف و(١٤٩) نسمة عن عام ٢٠١٤م.
- يشير التقرير إلى ارتفاع سكان مدينة إسطنبول الأكثر كثافة سكانية، إلى

(١٤ مليون و ٦٥٧ ألف و(٤٣٤) نسمة، وهو ما يشكل (١٨,٦%) من سكان البلاد. وتأتى فى المرتبة الثانية، العاصمة التركية أنقرة، التى تضم (٦,٧%) من السكان، ويسكنها (٥ مليون و ٢٧٠ ألف و٥٧٥) نسمة .أما المرتبة الثالثة فتحتلها مدينة أزمير التركية بتعداد يصل إلى (٤ ملايين و١٦٨ ألف و٤١٥) شخصًا، أى ما يعادل (٥,٣%) من مجموع السكان العام .وتتسم التركيبة السكانية لتركيا بتعدد أعراقها، ولكن لا توجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب التقسيم العرقى، حيث تعتبر الحكومة التركية البلاد ملكا للأتراك بغض النظر عن انتمائهم العرقى، وذلك لا يلقى قبولاً لدى الكرد الذين يشكلون نحو(١٤%) من عدد سكان البلاد[١٩]).

- فإن التقسيم العرقى فى تركيا بحسب التقديرات يتكون من :أتراك (٧٨%)، وكرد(١٤%)، وأقليات أخرى (٨%) وهم عرب، وزازيون، وشركس، وجورجيون، وأرمن، ويونان، وألبان، وآشوريون، وآراميون، ويوسنيون، وشيشانيون، وبلغاريون، ولازيون، وروس، وألمان، وإستونيون، ورومانيون ومجموعات عرقية من قفقاسيا وأوزيك وقرغيز وقازان وتتار وأذريين وغيرهم)

وتورد الدراسات نسبًا مختلفة فى تقسيم السكان عرقيًا فى تركيا، وكل النسب هى نسب تقديرية لغياب إحصاء حكومى رسمى عن العرقيات، وتتفق المصادر والدراسات على أن الكرد يمثلون أكبر الأقليات فى البلاد وأهمها، ويأتون فى المرتبة الثانية بعد الأتراك.

رابعًا :المحددات العسكرية:

تعتبر الأداة العسكرية من أهم أدوات تحقيق الأمن القومى؛ ومن ثم فإن ضعف القدرة العسكرية لدولة ما أو اعتمادها على مصدر واحد للسلاح، بالإضافة إلى تكوين الجيش وطبيعة خلفيته العسكرية من العوامل المؤثرة على أمن الدولة. وبعد انتهاء الحرب الباردة طرأت موضوعات جديدة على الأمن العسكرى لم تكن مطروحة من قبل نتيجة للتطور التكنولوجى مثل ظهور أسلحة العدو، ونظم معلوماته العسكرية، ولكن أيضاً على بنيته التحتية المدنية

والاقتصادية والمالية[٢٠].

القوة العسكرية التركية:

يمتد تاريخ الجيش التركى بعيدًا ليستلهم نفوذه فى الدولة من العصر العثمانى، الذى كان فيه الجيش الركيزة الأساسية فى الحكم والنفوذ نظرًا لارتباطه بالفتوحات والحروب وتوسيع رقعة الإمبراطورية .ومع نشوء تركيا الحديثة على أنقاض الخلافة العثمانية برز دور الجيش بوصفه المحافظ على وحدة البلاد والواقف فى وجه تقسيم تركيا، ومنذ ذلك الحين يؤدى الجيش التركى دورًا كبيرًا فى الحياة السياسية فى البلاد، ويعد مصدر الاعتزاز القومى. ومع تراجع تأثير دور المؤسسة العسكرية فى مجريات العمل السياسى بعد القضاء على" شبكة أرجينيكون "إلا أن تعزيز قوة الجيش بقى الشغل الشاغل للحكومة التركية، وفى الآن نفسه بقاء هذه المؤسسة تحت سلطة المؤسسة السياسية التى تدير البلاد . ويشكل نجاح حزب العدالة والتنمية فى تحويل المؤسسة العسكرية إلى جهاز يدار من قبل الحكومة، نجاحاً سياسيا يؤشر على قدرة الحكومة على إدارة البلاد[٢١]. فأى تدخل للجيش فى السياسة يعبر عنه بالانقلاب أو التهديد بها ودفع السياسيين لتبنى مواقف تتبع من رغبات العسكر وتتوافق معها، ومن هنا فإن أى انقلاب يندرج فى سياق (المسلك الطبيعى) لتدخل قوة ما (الجيش) لوضع حدٍ للفوضى السياسية والاجتماعية، وتتدرج فى هذا السياق ثلاثة افتراضات لسلوك هذا (المسلك الطبيعى) . الافتراض الأول يتضمن وجود أزمة فى انتقال السلطة وتغيير البناء الاجتماعى والسياسى، والافتراض الثانى هو عدم وجود أية قوة أخرى باستثناء الجيش قادرة على إحداث التغيير المطلوب، والافتراض الثالث هو قدرة ورغبة قادة الجيش على إجراء التغيير الذى يريدونه.

ومن خلال هذا العرض يتضح مدى السيطرة للوضع السياسى وقوة الحكومة والحزب الحاكم، وتأسيسها لشكل أكثر قوة واستمرارية من الممارسة بعد تحقيقها السيطرة على قادة الجيش فى الحياة السياسية.

وقد برز الجيش التركى فى الأعوام الأخيرة بوصفه قوة تحفظ مكتسبات

الدولة وتدافع عنها، لينتقل من دائرة التجاذبات السياسية إلى رحابة الدور المحترف فى حماية الدولة والمجتمع والعملية السياسية، بعد أن أقر البرلمان التركى تعديلاً دستوريًا مطلع عام ٢٠١٤ م، يحصر بموجبه مهمته فى حماية البلد من الأخطار الخارجية فقط.

وتصنف القوات المسلحة التركية على أنها أكبر وأقوى جيش فى منطقة الشرق الأوسط، وتحتل المرتبة الثامنة عالميًا وفق تقديرات مركز " firepower " العالمى المتخصص فى ترتيب الجيوش وقوة الدول العسكرية لعام٢٠١٤م[٢٢].

مرحلة الانقلابات العسكرية (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠) ومحاولة الانقلاب (٢٠١٦م):

فالجمهورية التركية تعرضت لسلسلة من الانقلابات العسكرية منذ قيامها حتى الآن، اختلفت فى مجرياتها ونتائجها ودرجة دمويتها، رغم التشابه االكبير فى دوافعها، منها انقلاب ١٩٦٠م، وانقلاب ١٩٧١ م، وانقلاب ١٩٨٠ م، ومحاولة انقلاب ٢٠٠٩م .وكان هناك محاولة الانقلاب الأخيرة تموز/ يوليو ٢٠١٦م، وتعرضت تركيا لمحاولة انقلاب عسكرى كبير، وبرغم أن المحاولة كانت منظمة للغاية، والدليل مشاركة هذه المجموعات الكبيرة من ضباط الجيش فقد قاده عدد من القادة والجنود فى الجيش التركى اعتراضا على حكم الرئيس التركى رجب طيب أوردغان، حيث أصدر الجيش بيانًا يؤكد فيه استلامه زمام الأمور فى البلاد .وبعد فشل الانقلاب بدأت السلطات التركية حملة تطهير داخل الدولة استهدفت خصوصا الجيش ومن يتولون وظائف عامة[٢٣]، وهدفت الحملة إلى اقصاء أنصار" فتح الله جولن "المتهم بتدبير محاولة الانقلاب .واقيل عشرات آلاف الموظفين واعتقل الألاف من المشتبه فيهم.

خامسًا :المحددات الجغرافية والجيوبوليتكية:

فالدولة التى تتمتع بموقع استراتيجى هام كإشرافها على ممرات مائية هامة، أو أن أراضيها منفذًا لما خلفها من أقاليم تكون أكثر تهديدا لأنها تكون دائمًا مطمعًا نتيجة لموقعها المهم، كما أن الدولة الحبيسة قد تلجأ إلى مغامرات خارجية أو القيام بشن حروب للحصول على منفذ بحرى مهم" حالة العراق ." ورغم أهمية العامل الجغرافى فى تحديد سياسات الأمن القومى للدول فقد تراجعت قيمته إلى حد ما نتيجة للتطور التكنولوجى وظهور أنواع متقدمة من الصواريخ والطائرات أصبحت قادرة على عبور المحيطات والبحار فلم تعد أى دولة بمنأى عن مصادر التهديدات الخارجية[٢٤].

الموقع الجغرافى والمساحة لتركية:

بقدر ما يكون الموقع الجغرافى ميزة وقوة فى حال القوة، بقدر ما يكون مأزقا -وربما لعنة - فى حال الضعف أو فى الحالة التركية، يفرض الموقع الجغرافى على تركيا أن تكون حاضرة فى ساحة السياسة العالمية، ولهذا فإن السياسية التركية لا تملك خيار الاعتزال، فهى إما أن تكون دولة عظمى فيكون موقعها الجغرافى من عوامل قوتها وتفوقها، وإما أن تكون ساحة صراع بين الأقوياء.

أولاً : تطل تركيا على عدة بحار مثل :البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر إيجة، وبحر مرمرة، وتقع تركيا فى آسيا الصغرى يحدها فى الشرق كل من :إيران وأرمينيا، ومن الغرب بلغاريا واليونان، ومن الشمال جورجيا وشواطئ البحر الأسود ومن الجنوب :العراق وسوريا وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحة تركيا حوالى (٨١٤٥٧٨) كيلومترا مربعًا.

ثانيا :الحدود مع الدول المجاورة :تبلغ حدود تركيا حوالى (٩٨٧٨) كم منها ((٧٢٠٠) كم شواطئ على البحر، ومع الدول المجاورة (:(٢٥٢) كم، أرمينيا (٢٦٨) كم، إيران (٤٩٩) كم، أذربيجان (٩) كم، سوريا (٨٢٢) كم، العراق (٣٥٢) كم، اليونان (٢٠٦) كم، وبلغاريا (٢٤٩) كم، حيث يلاحظ أن طول الحدود مع سوريا أكبر منه مع الدول الأخرى[٢٥].

ثالثًا : مساحة الأراضى فى كل قارة : تمتد أراضى تركيا على قارتى آسيا وأوروبا، ويشكل الجزء الآسيوى الذى يدعى الأناضول حوالى (٩٧%) من مجموع الأراضى التركية ويقدر ب (٧٨٠) ألف كم مربع، بينما يبلغ الجزء الأوروبى الذى يدعى تركيا ما نسبته(٣%) ومساحته (٢٣٦٢٣) كم مربع من مجمل المساحة، وتبنى تركيا بموقعها الاستراتيجى صلة وصل بين الشرق والغرب[٢٦].

ومنذ أن انهارت الخلافة العثمانية - التى كانت قوة عالمية فى وقتها- لم تستطع تركيا تجنب الصراعات العالمية التى حولها رغم أن السياسة الأتاتوركية أعلنت ذلك وأرادت أن تبتعد بنفسها، بل كانت تركيا جزءًا من مشهد الحرب الباردة، وكانت خط الدفاع الأول للمعسكر الغربى أمام المعسكر الشرقى، ونُصِبَتْ فيها الصواريخ الأمريكية صوب الاتحاد السوفيتى إبان أزمة الصواريخ الكوبية.

الارث العثمانى والمحيط التركى:

لا يمكن بناء مشروع حضارى لأمة عظيمة دون محيط آمن وعمق استراتيجى واسع، كما تقول نظريات المجال الحيوى فى الجغرافيا السياسية، وإن موقع تركيا الجغرافى يجعلها تستطيع أن تكون رأس حرب للمشروع الشرقى أو الغربى (كما كانت فى الحرب الباردة) أو الإسلامى (كما كانت الدولة العثمانية) إلا أن ثقلها التاريخى وروح شعبها ومواقف الأطراف الأخرى منها لا يجعل أمامها خيارا سوى أن تكون طليعة للعالم الإسلامى، فالعداء التاريخى والذى يتجدد بسهولة مع الروس، ثم الموقف الأوروبى من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى والدراسات المكتوبة فى كلا الطرفين، كل هذا ينظر إلى تركيا بعداء ويصنفها في المعسكر الآخر، ولهذا لم يكن أمام السياسى التركى إلا التفكير فى الاعتماد على الذات وصناعة مجال نفوذ حيوى وعمق استراتيجيى آمن إذا كان يريد حقًا بناء مشروع كبير[٢٧] . ولقد أدت الظروف التاريخية المختلفة إلى تحويل المحيط التركى إلى محيطٍ معادٍ لها من سائر الجهات، وهذه المعاداة تقوم

بالأساس على قاعدة الهوية، فإيران وأرمينيا وروسيا واليونان يمثلون العداء التاريخى مع الدولة العثمانية، بينما العراق وسوريا يمثلان العداء على قاعدة القومية التى كانت هى لهوية المحددة خلال القرن العشرين .لقد لعبت تركيا عبر التاريخ دورًا استراتيجيا فى التأثير على السياسة الدولية وفى طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية .لذلك كانت خصوصًا فى عهد الدولة العثمانية أهم محور استراتيجيى استطاع من خلال موقعه الجغرافى أن يتمدد فى أعماق القارة الآسيوية والإفريقية والأوروبية، ويهزم عدة قوى دولية كبرى.

المطلب الثانى :المحددات الخارجية للسياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

تتجلى العثمانية الجديدة فى سلوك تركيا تجاه الشرق الأوسط فى عدة نقاط، تتمثل فى:

١- الاهتمام بقضايا العالم الاسلامى:

فقد شهدت بداية فترة حكم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومصيرية من قضايا العالم العربى والإسلامى، أسهمت فى تغيير الصورة السلبية لتركيا كقوة إمبريالية سابقة احتلت العرب لمدة أربعة قرون، وأدارت ظهرها للإسلام. كذلك تغيرت صورة العرب لدى الأتراك الذين زعموا لعقود طويلة أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها فى ظهرها[٢٨] .ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بدأت الحواجز التاريخية - النفسية فى التحطم، وهو ما جعل تركيا أكثر ارتباطًا فى سلوكها بالشرق الأوسط .واستطاعت إيلاء مزيد من الاهتمام للشأن التركى الداعم لحركة حماس .وهو ما يعكس إدراك مسؤولى الحزب لأهمية الدين باعتباره أحد مكونات الثقافة اتصافًا بالاستمرارية، والاستقرار، والقدرة على التأثير[٢٩].

ورغم التعدد فى الروافد الثقافية للشخصية التركية، يحتل البعد الإسلامى مكانة متميزة، انطلاقًا من أن تركيا كانت مركزًا لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسى، تمثل فى الإمبراطورية العثمانية، ويتضح فى ذلك المواقف التى

تنتهجها تركيا فى رؤيتها وتحليلها للأزمات، ومن الأمثلة على ذلك مواقف تركيا إزاء (الثورات العربية)، التى حاولت تغليفها بطابع أخلاقى ينحاز إلى حقوق الشعوب فى الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى. [٣٠] على الرغم من أن تركيا تعرضت لمأزق كبير حينما تداخلت الاعتبارات الأمنية والمصالح الاقتصادية مع الدوافع الأخلاقية التى صاغت سلوك تركيا منذ بدايات أحداث "الربيع العربى"، وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد من ازدواجية المعايير فى سلوك تركيا تجاه القضايا المختلفة. ولكن من الثابت أن تركيا فتحت أبوابها للإخوان وأصحاب الأفكار المدمرة للنظم العربية.

٢- انتهاج سياسة" تصفير المشاكل "مع دول الجوار:

تعنى تخفيض المشكلات والقضاء عليها تمامًا إن أمكن فى ظل الانفتاح على دول الجوار القريب والبعيد .وتؤكد على أن تركيا ستخرج من كونها بلدًا طرفًا؛ أى جزءًا من استقطابات ومحاور إلى أن تصبح بلدًا مركزًا؛ أى على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتتحول إلى نقطة جذب استنادًا إلى الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والثقافية التى تربط تركيا بالمنطقة العربية مثلاً.

وفى هذا الصدد، ذكر" داوود أوغلو "أن الفرد التركى فى غازى عينتاب مثلاً يجد نفسه أقرب إلى الفرد السورى فى حلب منه إلى مواطنه التركى فى اسطنبول مثلاً" وقس على ذلك الكثير من الأمثلة .وبعد ذلك تمهيدًا لسياسة "التعاون الأقصى"، كما وصفها" داوود أوغلو "فى أول مؤتمر صحفى عقده بعد توليه وزارة الخارجية عام ٢٠٠٩ م، التى تمكن تركيا من القيام بدور مركزى فى محيطها الإقليمى، انطلاقًا من حس العظمة والثقة بالنفس فى سلوك السياسة الخارجية.

وقد وصف" جراهام فوللر" Graham Fuller ، الباحث الأمريكى المتخصص فى الشئون الإسلامية، تركيا بأنها" دولة مركزية فى العالم الإسلامى، وأنها تستقطب الإعجاب العالمى .ولعل الموقف التركى من العدوان على غزة فى عام ٢٠٠٩ م، أبرز مثال على التغيير الذى حدث فى السياسة

الخارجية التركية، حيث كان للشجب والإدانة المعلنة لهذا العدوان أبلغ الأثر لدى العرب[٣١].

وتكشف سياسة تصفير المشاكل عن بعض أبعاد النهج التوفيقى التوازنى الذى تسعى رؤية الحكومة التركية إلى تحقيقه على كافة المستويات الإقليمية والدولية من حيث التوفيق بين المصالح التركية، وإعادة صياغتها وتقدمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة والنظام الإقليمى كله من جهة، وبين السعى لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيًا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطها الغربية، لاسيما

الأمريكية والإسرائيلية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى فى المنطقة من جهة ثانية، وذلك فى إطار افتراض إمكانية الموازاة بين السياسات التعاونية التركية مع جميع الأطراف، والتحول من سياسات الأحلاف وتوازن القوى، إلى تحسين العلاقات مع الجميع، حيث لا توجد علاقة أساسية وأخرى ثانوية[٣٢].

٣- تفعيل الدور التركى كوسيط فى حل النزاعات:

يربط الخطاب التركى بين ابتعاد تركيا عن سياسات المحاور من جهة، وتعزيز مكانة تركيا كوسيط وصانع للسلام، وأن القيادات التركية هى الوحيدة التى تستطيع الاتصال بجميع قيادات الشرق الأوسط وذلك باعتبار تركيا دولة مركز على مسافة واحدة من الجميع، ونافذة لكل الدوائر فى إطار الدور الفعال، والمبادرات التى تقوم به تركيا فى كافة القضايا الإقليمية من خلال دبلوماسية نشطة تنعكس فى نشاط مستمر لزيارات المسؤولين الأتراك لعواصم الشرق الأوسط سواء على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية[٣٣]

ويمكن لتركيا أن تمارس هذا الدور على مستوى علاقاتها بالجماعات والفاعلين من غير الدول ذات الانتماءات المختلفة، أو على مستوى العلاقات بين الدول الرئيسية فى المنطقة ذاتها .ومن الأمثلة البارزة على ذلك، جهود الوساطة التركية على أكثر من محور :بين سوريا وإسرائيل، وبين العراق وسوريا،

وبين السعودية وسوريا، وبين العراق وإيران، وبين حماس ومصر أثناء أحداث غزة، وفيما بين الفلسطينيين، وكذلك فيما بين اللبنانيين .فمن خلال تلك الأحداث عامة: تدخلت وساطة تركيا كطرف ثالث قنوات للحوار السياسى بين الأطراف المتنازعة، وهو ما أتاح لتركيا إمكانية كسب ثقة الدول العربية بشكل كبير، الأمر الذى جعلها أكثر انخراطًا فى منطقة الشرق الأوسط وزاد من تأثيرها ونفوذها[٣٤] . وفى ضوء ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوساطة أفادت مكانة تركيا أكثر مما حسمت كثيرًا من المشكلات الإقليمية الشائكة، مع الأخذ فى الاعتبار أن العامل الأساسى المحدد لفاعلية الوساطة التركية هو إرادة أطراف الخلافات والصراعات، إلا أنها وساطة لم تخل من تداعيات سلبية يجب عدم إغفالها، منها :الشد والجذب مع الإدارة الأمريكية (خاصة فى عهد بوش الابن ، وتراجع علاقاتها أحيانًا مع أحد الأطراف على حساب التقارب) مع الأخر، كوساطة بين حركتى" فتح "و" حماس "على سبيل المثال، والانحياز التركى نسبيًا إلى حركة حماس الشيعية[٣٥]

٤- تعظيم قوة تركيا الناعمة:

فى إطار الارتقاء بدور تركيا وموقعها فى المنطقة وصعودها الإقليمى، ركزت حكومة العدالة والتنمية على تدعيم مصادر القوة الناعمة فى مجال السياسة الخارجية، والمتمثلة فى الدبلوماسية، والثقافة، والحوار، والتعاون، والتعاون الاقتصادى المتبادل، والتقارب التاريخى .ولا يعنى ذلك أن السياسة الخارجية التركية قد تجاهلت تمامًا القوة الصلبة، وإنما أصبحت رؤيتها تقوم على التوازن بين القوة الناعمة والقوة الصلبة .وتعتمد مقاربة القوة الناعمة التركية على ثلاث مبادئ أساسية؛ هى العلاقات الثقافية والتاريخية، والأسس الديمقراطية، واقتصاد السوق الحر، فالقوة الناعمة أصبحت تمثل آلية محورية للدبلوماسية التركية، ومؤشرًا على مدى نجاح دبلوماسيتها العامة، وكذلك على نزاهة وفاعلية سياسات الدولة[٣٦].

وفى هذا السياق يطرح حزب العدالة والتنمية التجربة التركية كنموذج ملهم

للآخرين، تعمل على التوافق بين الإسلام والديمقراطية تحت سقف دولة علمانية، مع إبداء الحذر والتحفظ على بعض التصورات المحيطة بهذا الدور، حيث يحرص مسئولو العدالة والتنمية فى تناولهم لدور المثال، أو النموذج التركى، مع التأكيد على امكانية استفادة الأطراف الأخرى من الدروس التى تقدمها الخبرة التركية كمثال ملهم، وذلك من منطلق الإرادة الذاتية لهذه الأطراف .ويشير الخطاب الرسمى المنشور على موقع وزارة الخارجية التركية، والمتكرر فى تصريحات عدد من المنطقة .إذ يأتى فى إطار تفعيل النموذج التركى من خلال الاعتماد على أدوات غير مباشرة لدفع دول المنطقة نحو الإصلاح.

وقد أدى إلى تزايد الاهتمام بالنموذج التركى فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة فى سياق" ثورات الربيع العربى"، حيث أبدى رئيس حزب النهضة فى تونس، "راشد الغنوشى"، إعجابه بالنموذج الذى سمح لحكومة مسلمة بإدارة مجتمع علمانى، كذلك أشار جيل الشباب فى حركة" الإخوان المسلمين الارهابية "في مصر إلى التجربة التركية كمثال يجب الاقتداء به، ويمكن تعلم دروس عديدة منه .وقد ساعد ذلك على تنامى هذا الاهتمام تزايد شعبية حزب العدالة والتنمية فى المنطقة العربية، خاصة فى ضوء مواقفه الجريئة ضد إسرائيل، والتى سيتم التطرق إليها لاحقًا[٣٧]

ونخرج من هذه النقطة أن تركيا تضع كل إمكانياتها للإخوان في شتى الأقطار العربية لتطلع أردوغان لإقامة الخلافة العثمانية وهذا بعيد كل البعد أن يتم تحقيقه.

ففى دراسة أعدتها المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية TESEVحول تركيا بين دول الشرق الأوسط، كانت نسبة العرب الذين يعتقدون أن تركيا أصبحت أكثر تأثيرًا فى السياسات العربية حوالى (٧١%). فى استطلاع رأى الجمهور العربى، قامت به مؤسسة بروكنجزBrookings عام ٢٠١١م، جاءت آراء المصريين بخصوص النظام الأمثل المشابه للنظام السياسى الذى يريدونه لأنفسهم بنسبة (٤٤%) ل (تركيا) فى المرتبة الأولى، و

(فرنسا) فى المرتبة الثانية بنسبة (١٠%) . وإن طرح النموذج التركى في العديد من خطابات القوى المختلفة داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها مثل إضافة حقيقية للقوة الناعمة التركية.

وفى هذا السياق، يرى" جنكيز "الكاتب فى صحيفة" راديكال "التركية، أن انخراط تركيا فى شؤون الشرق الأوسط ازداد بفضل استخدامها الفعال للقوة الناعمة، ومثال على ذلك :الجدال العلنى بين" أردوغان "والرئيس الإسرائيلى "بيريز" فى مؤتمر داقوس، ودعم تركيا للمتظاهرين فى" الثورة المصرية ٢٥ يناير ".ويسعى المصلحون فى الشرق الأوسط إلى محاكاة النموذج التركى، الذى يقوم على ثلاث :التحول الديمقراطى، والتنمية الاقتصادية، وسياسة خارجية محسنة تصدر الحلول .لكنه يضيف أن قصورًا برز أيضًا فى سلوك الخارجية التركية، خصوصًا فى تردد أنقرة فى دعم" الثورتين "الليبية[٣٨] والسورية.

٥- التركيز على التوجه الاقتصادى:

ثمة مؤشرات عديدة يكشف عنها تحليل الخطاب الرسمى لحزب العدالة والتنمية حول تفعيل الدور التركى فى زيادة التعاون الاقتصادى تمهيدًا للوصول إلى درجة التكامل فى علاقات تركيا مع دول المنطقة؛ إذ يرى" أردوغان" "أن هناك توازنًا بين الاقتصاد والديمقراطية، وبنفس القدر بين الاقتصاد والسياسة الخارجية الفعالة .فتركيا فى العشر سنوات وبفضل السياسة الخارجية الفعالة، استطاعت أن تتقدم لتصبح واحدة من الدول المؤثرة، وذات الكلمة المسموعة في المنطقة والعالم، فالاقتصاد أصبح هو الموجة للسياسة، وليس العكس"[٣٩] . ومن ثم، يسعى مسؤولو حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز مكانة تركيا ودورها فى المنطقة من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية بالدول العربية مع تنويع هذه العلاقات. حيث تكشف خطابات حكومة العدالة وتحركاتها عن اهتمام كبير بأن تصبح تركيا مركزًا لتلك الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين الأتراك، وما يرافقها من أعداد كبيرة من رجال تنشيط المجالس المشتركة لرجال الأعمال واللجان الاقتصادية المشتركة، وإقامة مؤتمرات ومعارض لتعزيز التعاون الاقتصادى بين

تركيا ودول المنطقة، سواء على المستوى الثنائى أو على المستوى متعدد الأطراف. فقد استطاعت تركيا بناء علاقات اقتصادية قوية مع العالم العربى، حيث تدفقت رؤوس أموال تركية كبيرة، وتضاعف استثماراتها فى العالم العربى عدة مرات خلال السنوات العشر الأخيرة فيما بين عامى (٢٠٠٢م-٢٠١٢م)[٤٠] آخر، يشكل الاعتماد الاقتصادى المتبادل عاملاً مهمًا فى المنطقة، حيث يرى "داوود أوغلو "أنه" لا يمكن تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالى على علاقات اقتصاديات المنطقة ببعضها .. وأن تشكيل ساحات اقتصادية مشتركة هو أفضل علاج للعلاقات السياسية المتوترة"[٤١].

وفى إطار سعى الحزب لتعميق العلاقات الاقتصادية بالدول الإسلامية، والاضطلاع بدور فعال ومؤثر فى المنطقة، حرص الحزب على أن تتولى تركيا منصب أمين عام منظمة الإسلامى، وهو ما تحقق بالفعل من خلال تولى "أكمل الدين أوغلو "هذا المنصب فى يناير ٢٠٠٥ م، الأمر الذى أتاح لتركيا بناء الثقة والتعاون مع عدد من الدول الإسلامية، وجذب الاستثمارات إليها، وتحقيق مزيد من النفوذ السياسى فى المنطقة، والاسهام فى الترويج للنموذج التركى الذى قدمه حزب العدالة والتنمية فى انحاء العالم الإسلامى[٤٢].

٦- الاهتمام بالأقليات التركية:

تعطى تركيا اهتمامًا كبيرًا للمجتمعات ذات الأصول التركية، والمتحدثة اللغة التركية المقيمة فى دول الشرق الأوسط، لما بينهم من روابط تاريخية، وثقافية، ولغوية، وصلات قرابة .فتلك الجماعات تنظر إلى تركيا باعتبارها الحامى لهم والمدافع عنهم فى حال تعرضهم لأية أزمة فى تلك الدول .وأبرز مثال على ذلك، هو الاهتمام التركى بجماعة التركمان فى شمال العراق، وهو ما سيتم إيضاحه فى الجزء القادم فى سياق الحديث عن العراق[٤٣].

٧- تفعيل الجوانب الثقافية:

بدأ المجال الثقافى يتفاعل مع المجال الاقتصادى فى مد النفوذ التركى الإقليمى، والتقدم فى إطار ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية أو الثقافية، فالإعلام التركى بدأ ينشط إقليميًا، وجاء إطلاق قناة تركية باللغة العربية ليدلل على ذلك إلى جانب افتتاح مراكز للثقافة والآداب التركية فى أغلب الدول العربية، وعقد مؤتمرات ولقاءات أكاديمية بين الخبراء العرب والأتراك، وترجمة الإصدارات العلمية والثقافية التركية إلى اللغة العربية .وقد أدى ذلك إلى جذب المزيد من السياح العرب إلى تركيا[٤٤].

المطلب الثالث : التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

تنتمى تركيا من الناحية الجيواستراتيجية إلى أربعة أقاليم هى :القفقاس، الشرق الأوسط الكبير، البلقان وأوروبا.

وذلك يعنى أن الدبلوماسية التركية تتجاذبها نزعتان إحداهما شرق أوسطية والأخرى أوروبية، وهم نطاقان تتنافس فى أحدهما(الشرق الأوسط) مع كل من إيران وإسرائيل، بينما التنافس الثانى(أوروبا مع إسرائيل فقط) .

وتستند تركيا فى تعاملها مع هذين الإقليمين بشكل خاص إلى رؤية استراتيجية صاغها " داوود أوغلو " فى ثلاث مبادئ هى : تسوية كل المشكلات مع دول الجوار بشكل خاص (أو اعتباره صفر مشاكل) ، واستخدم القوة الناعمة (النموذج الديمقراطى، الإعلام، العلم، الفن ..الخ)، وأخيرًا محاولة استثمار إرث عثمانى عبر إعادة تفسير تاريخى لتلك الحقبة[٤٥].

وقد تبنت تركيا مدخلاً مزدوجًا فى التعامل مع تطورات الأوضاع فى ما يحدث فى منطقة الشرق الأوسط، وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلافات بينها، الأمر الذى يمكن النظر إليه باعتباره معبرًا عن تغليب تركيا لمصالحها القومية، ولاسيما الاقتصادية منها، أو أنه يمثل حالة ارتباط فى سلوك السياسة الخارجية التركية نتيجة اختلال التوازن فيها وعدم

انحيازها لمطالب الشعوب بالتغيير، أو أنه مؤشر على الاضطراب والتخلى

عن الأسس التوازنية الحاكمة لرؤية العمق الاستراتيجي وذلك بتدخلها فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، وانحيازها لأطراف دون أخرى .وهو ما يتلاقى مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين فى مصر وسوريا، إلا أن ذلك يناقض تفسيرات تبرر رفض التدخل العسكرى الخارجى فى دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركى .وفى المقابل جاء التفسير الرسمى أكثر شمولاً ومرونة، مؤكدًا على اتفاق المواقف التركية مع الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجية بشكل عام، واستمرار مساعيها لتحقيق مصالحها القومية ومصالح جميع الأطراف فى إطار إعطاء الأولوية للاستقرار فى المنطقة، وهو ما يصعب تحقيقه بمعزل عن دعم الإصلاحات الديمقراطية .وإن اختلاف الآليات التركية من حالة إلى أخرى، يرجع إلى تقديرات تركيا، وفقًا لطبيعة وخصوصية كل حال[٤٦].

ومن منظور آخر عملت تركيا على تعزيز مكانتها الإقليمية ووصفها كقوة مركزية فى المنطقة، تمكنها من التكامل بصورة أكبر وأعمق من الدول العربية التى خضعت لسيطرة الإمبراطورية العثمانية[٤٧]. وذلك فى إطار تبنى سياسات العثمانية الجديدة التى تركز على مصادر القوة الناعمة من أجل تعميق التعاون الاقتصادى والدبلوماسية ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافى، والتى اتضحت فى سلوك السياسة الخارجية التركية، كما سيتم توضيحها فى الآتى:

١- الجهود المبذولة لتأكيد الحضور التركى فى المنطقة واضطلاع بدور القوة الإقليمية الفاعلة والراعية لعمليات التحول الديمقراطى:

وذلك من أجل ترسيخ الديمقراطية الليبرالية ودعائم العلمانية فى المجتمعات العربية من الناحية الظاهرية، الأمر الذى حرص على تأكيده "أردوغان"، خلال زياراته إلى دول الربيع العربى فى عام ٢٠١١ م، كما أكد مستشار رئيس الوزراء التركى، "إبراهيم كالين"، أنه على العكس مما يرى البعض، فإن التغييرات فى منطقة الشرق الأوسط ستعزز موقع تركيا، وستخرج

رابحة فى إطار عالم عربى أكثر ديمقراطية[٤٨]، وهذا ما تفعله تركيا بالدهاء والمكر.

٢- التحرك التركى المكثف فى المنطقة:

وذلك فى إطار عدد من الزيارات الدبلوماسية لرئيس الوزراء،" أردوغان"، رافقه وفد وزارى عالى المستوى من ثمانية وزراء، وقرابة مائتى رجل أعمال، هدف من خلالها إلى صياغة شراكة استراتيجية للدخول فى توازن استراتيجى جديد، فى ضوء ما أتاحته تلك التوازنات من إعادة إعمار دول الربيع العربى، ومن ثم تعظيم العوائد السياسية لتلك الثورات [٤٩]

٣- الترويج للنموذج التركى:

فى سياق التأكيد على أهمية دور تركيا ومحوريته فى المنطقة باعتبارها دولة تقدم" نموذج ملهم "يجمع بين الديمقراطية والإسلام والعلمانية، ومن الممكن أن تحتذى به دول الربيع العربى فى طريقها نحو الديمقراطية والتنمية .وجاء في الخطاب الرسمى التركى أن" تركيا مستعدة لأن تشاطر تجاربها الديمقراطية وخبراتها التاريخية والمؤسساتية والفنية مع دول المنطقة الراغبة بذلك"، كذلك صرح" إبراهيم كالين "بأن" الديمقراطية الليبرالية التركية، بالإضافة إلى النجاحات الاقتصادية التركية، فضلاً عن معارضة تركيا للسياسات الإسرائيلية، جعلت من تركيا النموذج الأهم الذى يجب الاقتداء به لدى قطاعات واسعة من التيارات الإسلامية فى المجتمعات العربية"[٥٠]

وقد تم إيضاح هذه الرؤية التركية فى سياق زيارات" أردوغان "إلى دول الربيع العربى؛ ففى الحالة المصرية أكد ضرورة علمانية ومدنية الدولة، وعبر عن ذلك بقوله" : يجب على المصريين بناء دولة علمانية تأسيسًا على أن العلمانية هى الطريق لحل مشكلات الدولة المصرية الراهنة .وفى تونس شدد على أن الإسلام والديمقراطية لا يتعارضان، وأنه ليس هناك ما تخشاه تونس من تأثير الإسلام على السياسة، مؤكدًا أن" العلمانية لا تعنى أن يكون الأشخاص علمانيين، فأنا مثلاً لست علمانيًا، ولكنى رئيس وزراء دولة علمانية"[٥١].

٤- بناء علاقات قوية مع التيارات الإسلامية الصاعدة فى دول

"الربيع العربى":

فقد قامت تركيا بدعم حركة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الإسلامية التى نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على الانخراط فى العمل السياسى فى إطار الاستشارات واللقاءات السياسية التى عقدتها القيادات والنخب التركية مع الكثير من هذه التيارات والنخب التركية مع الكثير من هذه التيارات .فقد نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية فى المنطقة العربية من أجل تقديم دعوات لبعض أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية لزيارة" أنقرة "للاستفادة من تجربتها الإسلامية التى نجحت فى التوصل إلى صيغ توافقية داخليًا وخارجيًا .

ويلاحظ فى هذا الصدد، أن تركيا فى دعمها" للتيارات الإسلامية "التى كانت صاعدة فى دول" الربيع العربى " قد أعطت اهتمامًا متزايدًا لحركة "الإخوان المسلمين "مقارنة بالتيارات السلفية، ففى مايو عام ٢٠١٢ م عقدت تركيا مؤتمرًا دوليًا فى أسطنبول عن فكر" حسن البنا"، مؤسس" حركة الإخوان المسلمين الإرهابية"، كما استضافت حركة" الإخوان المسلمين "فى سوريا، والتى تسيطر فعليًا على المجلس الوطنى السورى الذى يعد أبرز قوى المعارضة السورية .وفى زيارة" أردوغان "لمصر فى سبتمبر عام ٢٠١١ م، التى استقبل فيها كأنه خليفة عثمانى وقام بزيارة أسرة" حسن البنا "فى منزلهم، كما استقبل وفدًا من جماعة "الإخوان المسلمين الإرهابية."

٥- تعزيز الأبعاد الثقافية فى علاقات تركيا بالدول العربية:

حيث قامت تركيا بافتتاح عدد من المدارس الثانوية المتطورة لتعليم النخبة العربية المستقبلية، وتنشيط حركة التبادل الطلابى فى الجامعات التركية والعربية، والتوسع فى المنح الجامعية للدارسين العرب، وافتتاح مراكز للثقافة والآداب التركية فى أغلب الدول العربية، وعقد عدة مؤتمرات أكاديمية ولقاءات مشتركة بين الباحثين والخبراء العرب والأتراك[٥٢].

الهوامش:

(١) أميرة إبراهيم حسن دياب،" مجلس التعاون الخليجى والأمن الإقليمى"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩

(٣) أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص٣٠.

(٤) على جلال معوض، الدور الإقليمى لتركيا فى منطقة الشرق الأوسط٢٠٠٢-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٩ م، ص٣٣.

(٥) المرجع السابق، ١٣٨

(٦) على الصاوى، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومى" مصر من ١٩٧٤-١٩٨١ م"، رسالة الماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨م، ص٦.

(٧) المرجع السابق، ص١٣٨.

(٨) للاطلاع على بعض من هذه الإجراءات راجع :رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٥م، ص٨٥.

(٩) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، استانبول، ١٩٨٨م، ص٧٠.

(١٠) أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

(١١) الإحصائيات الواردة فى هذه الفقرة مأخوذة من مصادر متعددة منها :معهد الاحصاء التركى، مؤسسة الاحصاءات الرسمية للاتحاد الأوربى Eurostat ، الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبية ECFIN كما أن الأرقام الواردة فى هذه الفقرة هى بالدولار الأمريكى.

(١٢) دول منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية (OECD) ، معهد الإحصاء التركى، ٢٠١٤م.

(13) RAND, Angel Rabasa, Stephen Larrabee, The of Political Islam In Turkey-Corporation, Arlington, 2008, 2008, p 36-42.

(١٤)الإحصاءات الواردة فى هذه الفقرة مأخوذة من مصادر متعددة منها :معهد الإحصاء التركى، ٢٠١٤م.

(١٥) دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، البنك الدولى، وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية (ISPAT).

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) معهد الإحصاء التركى،" تركستات "عام ٢٠١٤م.

(١٨) معهد الإحصاء التركى، مرجع سابق.

(19) Worldometers (www.Worldometers.info) Elaboration of data by United Nations, Deatment of Economic and Social, Population Division. World Population Prospeets: The 2015 Revision. (Medium-fertility variant).

(٢٠) محمد قدرى سعيد، مفهوم الأمن (موسوعة الشباب ، القاهرة :مركز الدراسات السياسية)والاستراتيجية بالأهرام، عام ٢٠٠٠م، ص٦٠.

(٢١) المرجع السابق، ص٦٢.

(٢٢) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨م، ص٢٥.

(٢٣) إردوغان :إعلان حالة الطوارئ فى تركيا لمدة ٣ أشهر"، وكالة أنباء الأناضول، ٢٠ تموز / يوليو ٢٠١٦م، شوهد فى ٢٠١٦/٦/٢١م، فى :

http://bit.ly/29V vcQ3 "Secretary of State John Kerry responds to the possibility of a military coup in Turkey," Politico, 15/7/2016, accessed on 21/7/2016, ay:
http://www.politico.vom/video/2016/07/kerry-responds-to-possible-military-coup-in-turkey0059925

(٢٤) بيتر تيلور، كوفلن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الكويت :عالم المعرفة، العدد٢٨٥، يوليو ٢٠٠٢م، ص٣٤.

(25) George Friedman: The Next 100 Years: A Gprecast for the 21st Century, (New York, Double day, 2009), p. 144

(٢٦) حقى أوغور " تركيا وإيران ...البعد عن حافة الصدام"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، عدد ٢١، كانون الثانى ٢٠١١م.

(٢٧) فرناندو بروديل :تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة وتعليق سفير د .حسين شريف(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ م ، ص٢٤، ٢٥.

(٢٨) أحمد داوود أوغلو، سياسة تركيا فى الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية، مجلة شرق نامة، عدد خاص، ٢٠١٠ م، ص ص ٢-١٣

(٢٩) المرجع السابق، ص١٥.

(٣٠)عقيل سعيد محفوظ :السياسة الخارجية التركية(الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات)، ٢٠١٢ م ص ٣١.

(31) Ahmet Davutoglu: The Restoration of Turkey, p. 4.

(٣٢) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص٣١.
(٣٣) عبير الغندور،" بدائل التوجه السياسى التركى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد٣٣، شتاء ٢٠١٢م، ص٥٤.
(٣٤) بشير عبد الفتاح: "حسابات أنقرة :مستجدات السياسة التركية فى الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١م،(القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ص٤٥-٤٨.
(٣٥) المرجع السابق، ص٤٩.
(٣٦) محمد نور الدين،" تركيا "الموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران"، شؤون الأوسط، عدد ٣٦، صيف ٢٠١٠م، ص٦٧.
(٣٧) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص٦٨.
(٣٨) أحمد السيد النجار (محرر)، "تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١٢-٢٠١٣م"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص ٣٤٤-٣٤٦.
(٣٩) المرجع السابق، ص٣٤٦.
(٤٠) برهان كورأوغلو،" العلاقات التركية الإيرانية فى ضوء تفاعلات الربيع العربى"، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر ٢٠١١م
(٤١) المرجع السابق.
(٤٢) الربيع العربى ..إلى أين، أفق جديد للتغير الديموقراطى، مجموعة مؤلفين، سلسلة كتب المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م، ص٤٥.
(٤٣) المرجع السابق، ص٤٦.
(٤٤) سامى غربال" :النموذج التركى"، مجلة جين أفريك " الباريسية، ٢٠١١/١٠/٩م، ترجمة : سهير الخطيب جريدة الجرائد العالمية، العدد (٧٤) ، الهيئة العامة للاستعلامات، (القاهرة : وزارة الإعلام المصرية)، ص٣٤.
(٤٥) المرجع السابق، ص٣٧.
(٤٦) المرجع السابق، ص٣٩.
(٤٧) سعيد عكاشة: "حقبة اللايقين : معضلات بناء نموذج اسلامى بعد الثورات العربية"، تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٨) ، (القاهرة :مؤسسة الأهرام ، أبريل ٢٠١٢م)، ص٤٠.
(٤٨) المرجع السابق، ص٤٢.
(٤٩) محمد زاهد جول،" تركيا وإيران والربيع العربى"، العدد ٤٦، أبريل ٢٠١٢م، ص٧٦.

(٥٠) المرجع السابق، ص٧٨.

(٥١) كمال السعيد حبيب،" تحت التشكيل :القوى الإسلامية بعد الثورات العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨ ، أبريل٢٠١٢م، ص١٤.

(٥٢)محمد زاهد جول،" تركيا وإيران والربيع العربى" ، العدد ٤٦، أبريل ٢٠١٢م.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق

١- دستور دولة تركيا الصادر ١٩٨٢م.

٢- موقع وزارة الخارجية التركية، بيان رقم ٩٤ بشأن التطورات في اليمن ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٥م، تاريخ الدخول ٣٠ مارس آذار ٢٠١٥م.

ثانياً: الكتب

١- بيترتيلور، كوفلن فلنت: الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر الكويت- عالم المعرفة، العدد (٢٨٥) يوليو ٢٠٠٢م.

٢- رضا هلال: السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان- دار الشروق، القاهرة ١٩٩٥.

٣- سعد الدين إبراهيم وآخرين- الشرق أوسطية: مخطط أمريكى صهيونى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٩م.

٤- عبد الله تركمان: تعاظم الدور الإقليمى لتركيا (مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده)، دار النقوش العربية، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٥- فرناند وبروديل: تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة وتعليق سفير د. حسين شريف (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٩٩م.

٦- يلماز أوزتوبا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، استانبول ١٩٨٨م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

١- أميرة إبراهيم حسن دياب: مجلس التعاون الخليجى والأمن الإقليمى، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢- على الصادق: الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومى "مصر ١٩٧٤م-

١٩٨١م" رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨م.

٣- على جلال معوض: الدور الإقليمى لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.

رابعا المراجع الأجنبية:

1. George Friedman: The Next 100 Years: A Gprecast for the 21st Century, (New York, Double day, 2009).
2. RAND, Angel Rabasa, Stephen Larrabee, The of Political Islam In Turkey-Corporation, Arlington, 2008.
3. Worldometers (www.Worldometers.info) Elaboration of data by United Nations, Deatment of Economic and Social, Population Division. World Population Prospeets: The 2015 Revision. (Medium-fertility variant).

خامساً: المقالات:

١- أحمد داوود أوغلو : سياسة تركيا فى الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية - مجلة شرق نامة، عدد خاص٢٠١٠م.

٢- أحمد السيد النجار : تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١٢م-٢٠١٣م، -القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

٣- برهان كور أوغلو : العلاقات التركية الإيرانية فى ضوء تفاعلات الربيع العربى، مركز الجزيرة للدراسات – سبتمبر ٢٠١١م.

٤- بشير عبد الفتاح - حسابات أنقره مستجدات السياسة التركية فى الشرق الأوسط - مجلة السياسة الدولية العدد (١٨٦) أكتوبر ٢٠١١م، القاهرة، مؤسسة القاهرة.

٥- حقى أوغور : تركيا وإيران ..البعد عن حالة الأهرام، مركز الكاشف

للمتابعة والدراسات الاستراتيجية عدد (٢١) كانون ٢٠١١م.
٦- سامى غربال : النموذج التركى - مجلة جين أفريك الباريسية ٢٠١١/١٠/٩م،م ترجمة شهير الخطيب جريدة الجرائد العالمية العدد(٧٤) الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - وزارة الإعلام المصرية.
٧- سعيد عكاشة : حقبة اللايقين :معضلات بناء نموذج إسلامى بعد الثورات العربية ملحق" تحولات استراتيجية "مجلة السياسة الدولية العدد (١٨٨) القاهرة - مؤسسة الأهرام ابريل ٢٠١٢م.
٨- عبير الغندور : بدائل التوجه السياسى التركى - المجلة العربية للعلوم السياسية عدد (٣٣) شتاء ٢٠١٢م.
٩- عقيل سعيد محفوظ : السياسة الخارجية التركية" الدوحة "المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات٢٠١٢م.
١٠- كمال السعيد حبيب : تحت التشكيل القوى الإسلامى بعد الثورات العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد (١٨٨) أبريل ٢٠١٢م.
١١- مجموعة المؤلفين : الربيع العربى ..إلى أين - أفق جديد للتغير الديموقراطى، سلسلة كتب المستقبل العربى : مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٠م.
١٢- محمد بيلى العليمى : العودة الدور الاقليمى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مجلة السياسة الدولية إبريل٢٠١١م.
١٣- محمد زاهد جول : تركيا وإيران والربيع العربى، الديمقراطية - العدد (٤٦)، أبريل ٢٠١١م.
١٤- محمد قدرى سعيد - مفهوم الأمن(موسوعة الشباب) القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ٢٠٠٠م.

١٥- محمد نور الدين

- تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٨م
- تركيا والموقف من احتمالات توجيه" ضربة عسكرية إلى إيران "شؤون الأوسط عدد(١٣٦) صيف٢٠١٠م.
- تركيا والثورات العربية :سياسات مركبة تنهى العمق الاستراتيجيى، مجلس شؤون عربية ، صيف ٢٠١١ م العدد (١٤٦) القاهرة :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- معهد الإحصاء التركى، مؤسسة الإحصاءات الرسمية للاتحاد الأوروبى Eurostatالإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية فى المفوضية ECFIN.